

ماددة (١٢) :-

مع عدم الإخلال بأحكام المادة (١١٦) من قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد الصادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣، يجب على كل شخص عند تحويله إلى البلاد أو مغادرته لها الإفصاح للسلطات الجمركية عن حقيقة ما يحمله من النقد الأجنبي والأدوات القابلة للتداول لحامليها، ويكون الإفصاح وفقاً للقواعد والإجراءات والحدود التي توضحها اللائحة التنفيذية.

والسلطات الجمركية من مأموري الضبط القضائي، في حالة عدم القيام بواجب الإفصاح، أو تقديم بيانات غير صحيحة بشأنه، سؤال المخالف عن مصدر ما يحوزته من النقد الأجنبي والأدوات القابلة للتداول لحامليها المشار إليها، وأعراض استخدامها. وتتولى هذه السلطات اتخاذ إجراءات ضبط النقد والأدوات القابلة للتداول لحامليها في الحالات المنصوص عليها في الفقرة السابقة، وكذلك عند قيام دلائل جدية على أنها تتضمن غسل الأموال أو تمويل الإرهاب، على أن ترسل ما تحرره من محاضر في هذا الشأن إلى السلطات المختصة لإجراء شنواتها فيها.

وتسرى في هذا الشأن أحكام المادة (١٢٦) من قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد المشار إليه.

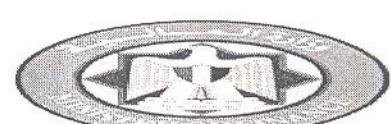


مصلحة الجمارك
قطاع النظم والإجراءات

الادارة المركبة
السياسات والإجراءات الجمركية

الادارة العامة للسياسات والإجراءات

ادارة البحوث الفنية ودعم القطاعات



منشور نك رقم ١ لسنة ٢٠١٦

~~~~~

### الإشارة إلى:-

\* أحكام قانون الاستيراد والتصدير رقم ١٩٧٥/١١٨ ولائحة القواعد المنفذة لأحكامه الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٧٧٠ لسنة ٢٠٠٥.

\* منشور نكر رقم ٢٠١٠/١ المعن به كتاب السيد الأستاذ/مستشار أول محافظ البنك المركزي رقم ٩١٨ في ٢٠١٠/٢/٢٤ .

\* منشور نكر رقم ٢٠١٣/١ بشأن القانون رقم ٢٠١٣/٨ بتعديل بعض أحكام قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد الصادر بالقانون رقم ٢٠٠٣/٨٨ .

\* منشور نكر رقم ٢٠١٣/٢ بشأن دور مصلحة الجمارك في حالة ضبط النقد الأجنبي

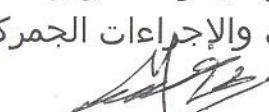
\* منشور تعليمات قطاع النظم والإجراءات رقم ٢٠١٣/٥ .

### بيان إبلاغ مالي

\* تطبق أحكام المادة رقم (١٢) من قانون مكافحة غسل الأموال الصادر بالقانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ والمعدلة بموجب قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٣٦ لسنة ٢٠١٤ الموافق بهاليه ، والوارد رفق كتاب السيد رئيس مجلس أمناء وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بتاريخ ٢٠١٦/١/٣١ .

### للعلم به وموافاة تنفيذه بكلتاقة

رئيس الإدارة المركزية  
للسياسات والإجراءات الجمركية



« محمود محمد عيسى »

د/ مدير عام الإدارة العامة  
للسياسات والإجراءات الجمركية



الإسكندرية في : ٤ بجالة ١٤٣٧ هـ  
الموافق : ١٣ فبراير ٢٠١٦

السيد الأستاذ/